

Distr.: Limited
19 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الخامسة

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

مشروع استنتاجات وتوصيات الاستعراض نصف السنوي الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقييم الالتزامات التي تعهدت بها لجنة بناء السلام

١ - صدر آخر تقرير مرحلي عن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابع للجنة بناء السلام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (PBC/4/CAF/2). وكان عدد من التطورات المستجدة في البلد خلال السنة الماضية وراء قرار إرجاء الإطار الاستراتيجي للاستعراض الثاني. وفي ما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تم في شمال غرب البلد التحقق من قوائم المحاربين السابقين، ولكن أنشطة نزع السلاح والتسريح لم تبدأ إلا في وقت قريب، وذلك على الرغم من التمويل الكبير الذي قدمه المانحون، بوسائل منها صندوق بناء السلام. وبعد الكثير من التأخيرات، عُقدت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١.

٢ - وقد تكون التحضيرات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلد قد أثرت أيضا بصورة سلبية على سرعة التقدم في المجالات الأخرى، ولا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣ - ويتزامن توقيت هذا الاستعراض مع الانتهاء من وضع ورقة الجيل الثاني من استراتيجية الحد من الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/الإطار الاستراتيجي المتكامل. وينتهي مفعول إطار لجنة بناء السلام الاستراتيجي بنهاية عام ٢٠١١.



٤ - في هذا السياق، قد يساعد هذا الاستعراض، بالإضافة إلى تقييم التقدم المحرز منذ آخر استعراض، في تنوير عملية تحسين ورقة الجيل الثاني من استراتيجية الحد من الفقر، بما يتيح إدراج عناصر بناء السلام في إطار لجنة بناء السلام الاستراتيجي.

٥ - وعموما، ترى لجنة بناء السلام أنه قد تم إحراز تقدّم، وإن كان بطيئا، على جبهات شتى، وأنّ بناء السلام، باعتباره عملية من العمليات، يسير في الاتجاه الصحيح على الرغم من النكسات والتحديات. وبالرغم من التأخيرات التي طرأت في السابق، فإنّ الانتخابات قد أُجريت، والجهود قد بُذلت لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، والتحقق من المحاربين السابقين في الشمال الغربي قد تم، والبلد قد بلغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ المرحلة الختامية ضمن إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وورقة الجيل الثاني من استراتيجية الحد من الفقر قد عُرضت على الشركاء الدوليين، و "الخطّة العشرية لإصلاح قطاع العدالة" تسير على قدم وساق، بدعم من مشروع سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما عملية إصلاح القطاع الأمني فهي قد وصلت أساسا إلى طريق مسدودة بعد اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والذي لم يُسفر عن التزامات جديدة من قبل المانحين. وظل التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي تقوم برصده لجنة متابعة الحوار، يسير بنسق بطيء. وحتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أي بعد عامين من إجراء الحوار، لم يتم تنفيذ سوى أقل من نصف التوصيات الـ ١١٦ (أي ٤٣ توصية)، وتنفيذ ١٥ توصية أخرى بصورة جزئية لا غير.

٦ - وقد وافق صندوق بناء السلام في أوائل عام ٢٠١٠ على قسط ثاني من المخصصات بمبلغ ٢٠ مليون دولار. وتمت مواءمة الأولويات المحددة في الشريحة الثانية مع تلك الموجودة في إطار اللجنة الاستراتيجي ومع التركيز على تقديم الدعم (أ) لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، (ب) وسيادة القانون والحكم الرشيد، (ج) وتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات (كجزء من برنامج المراكز الإنمائية). وهذا من شأنه أن يتيح لمنظومة الأمم المتحدة وللحكومة في جمهورية أفريقيا الوسطى الاستفادة من المكاسب الناتجة عن القسط الثاني من مخصصات صندوق بناء السلام، وإكمال الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الآخرون في هذه المجالات، مثل الاتحاد الأوروبي ولجنة بناء السلام.

٧ - واتخذت لجنة بناء السلام، في سياق تنفيذ التزاماتها خلال الفترة قيد الاستعراض، عددا من الإجراءات لدعم جهود جمهورية أفريقيا الوسطى الوطنية من أجل بناء السلام.

٨ - وعلى الرغم من أن الاستعراضات لم تُجر على أساس مرة كل سنتين، فإن الوقت الإضافي المتاح بين الاستعراضين الأول والثاني تزامن مع عدد من التطورات الهامة التي شهدتها البلد، مثل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١.

٩ - ومن حيث الاستئثار بالاهتمام والدعم الدوليين للبلد والحفاظ عليهما، قامت لجنة بناء السلام، بالتعاون مع البنك الدولي، بتنظيم حدث جانبي رفيع المستوى على هامش الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة حول الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك، والذي حضره الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ونائب رئيس البنك الدولي المعني بمنطقة أفريقيا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، فضلا عن كبار ممثلي المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومفوض التنمية بالاتحاد الأوروبي، والعديد من الوزراء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعلن البنك الدولي في هذا الحدث عن تخصيص مبلغ جديد للمساعدة الإنمائية الدولية بقيمة ٢٠ مليون دولار لجمهورية أفريقيا الوسطى، وأعرب عدة شركاء ثنائيين عن عزمهم الإسهام في ميزانية الانتخابات وفي مجالات أخرى ذات أولوية.

١٠ - وكان من بين النتائج الرئيسية للحدث الذي عُقد في أيلول/سبتمبر أن تقرّر تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للشركاء حول احتياجات البلد في ما يتعلق ببناء السلام والتنمية عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفي يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، عُقد الاجتماع في بروكسل واستضافته حكومة بلجيكا ونظمته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

١١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أدّى أعضاء لجنة بناء السلام زيارة رفيعة المستوى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. بمرافقة ممثلين من بلجيكا وبولندا وجنوب أفريقيا وغابون وفرنسا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية واليابان، وذلك من أجل زيادة تعزيز وحشد الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٢ - أمّا دور الدعوة الذي قامت به لجنة بناء السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير فقد أفضى أيضا إلى تعامل البلد مع طائفة من الشركاء، من بينهم المنظمة الدولية لقانون التنمية ومؤسسة كاريتاس الدولية والاتحاد البرلماني الدولي. وقد تواصل تكثيف التعاون البناء مع البنك الدولي.

١٣ - وقد كان من نتائج الإجراءات التي اتخذتها اللجنة في التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي أن تم إيفاد بعثة تقييم من قبل الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تمخضت لاحقا عن وضع مشروع للاتحاد يهدف إلى تعزيز قدرات الجمعية الوطنية، أي قدرات الأعضاء المنتخبين فيها وقدرات الهيئات التابعة لأمانتها العامة، ويتضمن تنفيذ أنشطة محدّدة في مجال الحوار والمصالحة. وما تزال لجنة بناء السلام تسعى في الحصول على التمويل لهذا المشروع. وفي الأثناء، ذكر الاتحاد أنه سيستثمر بعض موارده في تنظيم برنامج توجيهي للأعضاء المنتخبين حديثا، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤ - وأجرت اللجنة أيضا حوارا مباشرا مع وزير العدل في البلد من أجل الحصول على فهم أفضل لاحتياجات البلد في مجال سيادة القانون، وتحديد السبل الكفيلة بجعل اللجنة تشارك في سد الثغرات الحرجة، ولا سيما في سياق خطة جمهورية أفريقيا الوسطى العشرية لإصلاح قطاع العدالة. ودخلت اللجنة، نتيجة لجهود الدعوة التي قامت بها من أجل تعبئة الموارد، في حوار مع المنظمة الدولية لقانون التنمية، وهي منظمة حكومية دولية تتخذ من روما مقرا لها. وتخص هذا الحوار عن مقترح مشروع يتماشى مع خطة البلد العشرية، ويتطرق بشكل متكامل إلى مسألة تعزيز قطاع العدالة، وكذا عن تدابير تهدف إلى بناء إطار قانوني ومؤسسي يفضي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي وإلى زيادة المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عملية بناء السلام. وتسعى اللجنة أيضا إلى الحصول على الدعم المالي لهذه المبادرة الهامة.

١٥ - وفسحت اللجنة أيضا مجال منبرها أمام الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف، وعدة وزراء في حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تقديم إحاطات إعلامية.

١٦ - وواصلت اللجنة حوارها الثمر مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، وقامت بالدعوى لدى الممثلة الخاصة للأمين العام المعيّنة حديثا والمعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، مما أدى إلى إدراج حالة جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن قائمة أولوياتها.

١٧ - وقامت اللجنة دوريا، وكجزء من تأييدها للأخذ بمنظور إقليمي ودون الإقليمي في بناء السلام، بإشراك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي في أنشطتها. وقد فتح كل من الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي مكاتب اتصال في بانغي من شأنها أن تزيد من تعزيز مشاركتها في البلد.

١٨ - وفي مرحلة ما بعد الانتخابات، ولا سيما وفي الوقت الذي أُعدّ فيه البلد ورقة الجليل الثاني من استراتيجيته للحدّ من الفقر، كثفت اللجنة من اهتمامها بدعم السلطات الوطنية من أجل وضع هذه الورقة وفق منهج يراعي بناء السلام ومسألة النزاعات. وبالمثل، واصلت اللجنة حوارها مع جميع الأطراف الفاعلة الوطنية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المعارضة السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك من أجل ضمان أن تكون عملية بناء السلام في البلد جامعة، وأن تجسّد ورقة الاستراتيجية المشاركة الوطنية في رؤية الحكومة.

١٩ - ولما كانت الموارد الطبيعية من الدوافع المثيرة للنزاع، فإنّ اللجنة ستحتاج إلى التركيز على السبل التي تمكنها من مساعدة الحكومة على تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وذلك بغية جعل هذه الإدارة تسهم في تنفيذ أنشطة بناء السلام ذات الأولوية، بما فيها إعادة تأهيل المجمعات المحلية المتضررة من النزاع وتنشيطها اقتصاديا. ولا بد للحكومة أن تبذل جهود كبيرة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية. وتجدد الإشارة إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى قد حققت الامتثال لمعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وذلك على الرغم من أنّ هذه المبادرة تقتصر على قطاع التعدين الرسمي ولا تأخذ في الحسبان الجزء غير الرسمي والأكبر من هذا القطاع، ولا سيما التنقيب الحرفي عن الماس.

٢٠ - وفي ما يتعلق بتنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ركّزت اللجنة اهتمامها بشكل رئيسي على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلى العمليات الانتخابية، ومنحت اهتماما متزايدا لعمل اللجنة التوجيهية المعنية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما زالت اللجنة تحت جميع الأطراف على الإعداد لأنشطة نزع السلاح والتسريح وعلى إدراك مدى إلحاح مسألة وضع استراتيجية لإعادة إدماج المحاربين السابقين عن طريق اللجنة التوجيهية. وينبغي أن تراعي هذه الاستراتيجية التدخلات الجارية أو المقررة من قبل أصحاب المصلحة والشركاء الدوليين الآخرين المعنيين وذلك من أجل ضمان الاتساق.

٢١ - ولا بد من إجراء تقييمات كافية للمخاطر، إذا ما قررت اللجنة التوجيهية إجراء عملية نزع السلاح والتسريح من دون استراتيجية لإعادة الإدماج تكون جاهزة وممولة بالكامل، أو إذا ما تقرر عدم إجراء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وقت واحدة في جميع أنحاء الإقليم.

٢٢ - وسيتمّين على هذه الاستراتيجية أيضا أن تتصدى بصورة دائمة وشاملة للعوامل الكامنة وراء النزاع. لإعادة الإدماج تعتمد أولا وقبل كل شيء على التنمية الاقتصادية

والاجتماعية الأوسع للمناطق المعنية. ولذا، ينبغي إيلاء الاعتبار لمسألة استيعاب استراتيجية إعادة الإدماج ضمن ورقة الجليل الثاني من استراتيجية الحد من الفقر، ولتعزيز الروابط مع جهود تحقيق التنمية وبناء السلام في المناطق المعنية، بما في ذلك الجهود التي يدعمها صندوق بناء السلام، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وهذا من شأنه أن يسهّل الحصول على التمويل اللازم لإعادة الإدماج.

٢٣ - وعلى الرغم من أنّ الدعم المشترك المقدم من صندوق بناء السلام ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوجد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ قدرة على تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنّ هذه العملية لم تُنجز. أما التطورات الميدانية فهي بطيئة للغاية، ويعود سبب ذلك بالأساس إلى التسييس الذي خضعت له خلال التحضير لانتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اللجنة التوجيهية المعنية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما تسبب في حالات تأخير على مستوى العمليات والبرامج. وقد أسهم انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من الشمال والشرق، فضلا عن حالة عدم اليقين في ما يتعلق بتمويل عملية إعادة الإدماج، في المزيد من التعقيدات. ولذا، ينبغي توخي الوضوح بشأن كيفية إعادة تنشيط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي توقفت عن السير، وكيفية الدفع بها قدما في ضوء الحالة الأمنية الصعبة في الشمال والشرق، وأيضا في ضوء عدم وجود الموارد المالية لإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، سيكون استعداد المجتمع الدولي للإسهام بالموارد اللازمة لإعادة الإدماج مرهونا إلى حد كبير بالمساهمة المالية الخاصة للحكومة. وتتطلع اللجنة إلى الحصول على نتائج بعثة الأمم المتحدة لتقييم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح القطاع الأمني التي تم إيفادها مؤخرا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تقييم أفضل السبل الكفيلة بصياغة دعم الأمم المتحدة لكلا العمليتين في ضوء التطورات الأخيرة.

٢٤ - أما على مستوى النتائج الإيجابية، فقد نفذت اليونيسيف برنامجا لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في باوا وبوكارانغا، مما أدى إلى إطلاق سراح ٥٢٥ من الأطفال الجنود الذين كانوا ضمن صفوف الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية. بيد أنّ هذا البرنامج يحتاج إلى زيادة تطوير العنصر المتعلق بإعادة الإدماج. وقد مُوّل هذا النشاط من صندوق بناء السلام. وتدعو اللجنة إلى تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ التي تقودها الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وهي في هذا الصدد ستواصل الدعوة من أجل إتاحة الموارد البشرية والمالية اللازمة للعنصر المعني بحماية الطفل ضمن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٥ - وفيما يتعلق بالانتخابات، نجحت اللجنة في جهود الدعوة من أجل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي، وتمكنت في نهاية المطاف من تغطية النقص في التمويل المقدّر بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار ضمن ميزانية الانتخابات. وترحب اللجنة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، ولكنها تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الفنية الكثيرة التي وُجّهت لا سيما في يوم التصويت وخلال عملية فرز النتائج. ولذلك، فهي ترحب بالتوصيات التي وضعتها المحكمة الدستورية وقبلت بها الحكومة، المتمثلة في إنشاء لجنة انتخابية دائمة تتمتع بالاقتدار المهني، وفي حوسبة قوائم الناخبين وإصدار بطاقات بيومترية لتسجيل الناخبين. ولا بد من النظر في اتخاذ تدابير إضافية مثل مواءمة تقسيم الدوائر الانتخابية وفق أحدث الأرقام المتعلقة بالسكان، وذلك من أجل احترام التوصيات التي تمخّض عنها الحوار السياسي الشامل. وستؤخذ أيضا في الحسبان التوصيات الصادرة عن مختلف بعثات مراقبة الانتخابات.

٢٦ - وعلى الرغم من أنّ بعض الصعوبات التنظيمية قد تم التغلب عليها في الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية، فإن الاقتراع تم بدون قرار من المحكمة الدستورية في ما يتعلق بصحة نتائج الجولة الأولى. وقد دعت المعارضة القانونية إلى مقاطعة الانتخابات وطلبت إلى مرشحيها أن يمتنعوا عن المشاركة في الجولة الثانية. وفي هذا السياق، تحت اللجنة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على عدم التأخر في استئناف الحوار السياسي مع المعارضة وعلى الحفاظ على هذا الحوار، وذلك من أجل تفادي أي قصور في الانتخابات المقبلة. وستولي اللجنة، لدى تحاورها مستقبلا مع السلطات المنتخبة حديثا ومع أصحاب المصلحة الأخرى من أجل توطيد خطة البلد في مجال بناء السلام، المراعاة الواجبة للجهود التي سُبّذت بهذا الشأن.

٢٧ - وترحب اللجنة بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم. وهي ستواصل مراقبة حالة حقوق الإنسان في البلد عن كثب، ومتابعة أداء لجنة حقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم.

٢٨ - وستكثّف اللجنة من اهتمامها بإصلاح قطاع الأمن، اعترافا منها بأهمية وجود قوة أمنية ودفاعية وطنية تتسم بالاقتدار المهني والكفاءة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من بيراو في نهاية عام ٢٠١٠. وفي إطار الحلقة الدراسية الوطنية حول إصلاح القطاع الأمني التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ومن أجل التصدي بفعالية للتحديات التي يواجهها البلد، ينبغي أن يظلّ الهدف من جهود إصلاح هذا القطاع في جمهورية أفريقيا الوسطى هو إعادة تنظيم قوات الأمن والدفاع، وكذا قطاع العدالة، على شكل مجموعة متماسكة من المؤسسات التي

تعمل معا لدعم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحفز التنمية. وكجزء من هذا الدعم، أعربت اللجنة عن استعدادها للقيام بتعبئة الموارد اللازمة للاستراتيجية الوطنية في مجال إصلاح القطاع الأمني وذلك حالما يتم تحسين هذه الاستراتيجية وتحديد أولوياتها. فهذه الاستراتيجية لا بد أن تكون مملوكة وطنيا ومتماسكة، وينبغي أن تتضمن التزامات محددة من قبل سلطات جمهورية أفريقيا، بما في ذلك التزامات تتعلق بتمويل الإصلاح. ولا بد أيضا من إعادة التأكد من الإرادة السياسية للسلطات الوطنية. ويمكن إدراج عناصر هذه الاستراتيجية في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، التي عرضت على المجتمع الدولي في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في بروكسل.

٢٩ - كما ستزيد اللجنة من اهتمامها بالشروع فعليا في تنفيذ برنامج المراكز الإنمائية الذي سيكون مفيدا للسكان، ولا سيما المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وستكون هناك حاجة إلى موارد أخرى بالإضافة إلى ما التزم به الاتحاد الأوروبي في البداية، وستقوم اللجنة بدورها في تعبئة موارد إضافية لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في الإجراءات المكتملة لبرنامج المراكز الإنمائية الوارد في ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٣٠ - وتشيد اللجنة بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة حكيمة من الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، سهلة - وورك زاوده، لدعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وترحب اللجنة كذلك بتعيين السيدة مارغريت فوغت ممثلة خاصة جديدة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تتطلع إلى أن يواصل المكتب العمل مع الحكومة والشركاء الآخرين من أجل تحقيق نتائج في عملية السلام.

تقييم لتعليقات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع المدني

٣١ - تتمحور التزامات الحكومة والمجتمع المدني ضمن الإطار الاستراتيجي حول ثلاث أولويات هي: (أ) إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ (ج) وإنشاء مراكز إنمائية. ومن شأن التصدي لهذه الأولويات الثلاث، التي يكمل ويعزز بعضها البعض، أن يسهل عودة السلام وتوطيد دعائمه في جميع أنحاء البلاد.

٣٢ - وبوسائل منها اعتماد القوانين، نفذت الحكومة معظم الأنشطة في مجالي إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وذلك وفقا للالتزامات المحددة ضمن هذا المحور. وقد سُرّ تنفيذ هذه القوانين بفعالية إحراز تقدم في مجالات عديدة، منها إنحاز الإصلاحات المؤسسية وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية وهيئة بيئة مواتية للسلام.

٣٣ - وقد أؤكد تقييم أنشطة هذا المحور، المتمثلة في (أ) إعادة تنظيم قوات للدفاع والأمن مدربة ومجهزة تجهيزا جيدا ونشرها في جميع أنحاء الإقليم (ب) واستعادة الثقة بين السكان والمؤسسات الوطنية وتعزيزها، على ضرورة تقديم الدعم من صندوق بناء السلام ضمن سياق بناء السجون وتأسيس الكنائس (راجع مشاريع القسط الثاني من المخصصات).

٣٤ - وتكمل هذه الإجراءات أنشطة المجتمع المدني التي تهدف إلى إذكاء وعي السكان بالعنف القائم على الجنس والترويج لثقافة السلام. وقد تحققت عودة بعض المشردين داخليا واللاجئين وجماعات المتمردين بفضل مساعدة متعددة الأوجه كانت موجهة لإعادة دمجهم في المجتمعات المضيفة. وهناك حاجة مستمرة لتحسين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل تسهيل عودتهم الدائمة.

٣٥ - وفيما يتعلق بمجال الأولوية (ب)، الحكم الرشيد وسيادة القانون، أحرز تقدّم في تنفيذ بعض توصيات الحوار السياسي الشامل، وفي تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للمؤسسات الوطنية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتعزيز هيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والسلام واستعادة الثقة. ولكن نظرا لما يتسم به الحكم الرشيد من طابع شامل، فإن بعض الالتزامات بموجب هذه المجالات ذات الأولوية متوقّف على إحراز تقدم في القطاعات الأخرى.

٣٦ - وقد تحققت نتائج ملحوظة بفضل ما تلقته رابطة حقوقيات جمهورية أفريقيا الوسطى من دعم من صندوق بناء السلام لإنشاء مراكز للمساعدة القانونية، مما أفضى إلى زيادة وعي وتدريب النساء في باوا وإنديلي.

٣٧ - وأخيرا، لم تسجل الأعمال الثلاثة ضمن مجال الأولوية (ج)، إنشاء مراكز إنمائية، سوى القليل من التقدم. لكنّ التقدم المحرز ضمن مجال الأولوية (أ) إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد أسهم في هيئة بيئة مواتية قد تفضي إلى إنجاز تلك الأعمال. وقد نُفذ بعض الأنشطة المدرة للدخل بفضل دعم من نظام القروض الصغيرة الموجه إلى ما يقرب من ١٠٠ من المجموعات والجمعيات العاملة في مجالات الزراعة والبستنة، وتربية الأسماك وتجهيزها، وتجهيز المنهيات أو الدخن، وصنع الصابون، وخدمات المطاعم، والخياطة والحياكة، ونقل مختلف المنتجات (بعبوات الجرة). أما استدامة النتائج التي تحققت فهي ستطلب المشاركة الكاملة للمجموعات الضعيفة والاستمرار في تزويد هذه المجموعات بالدعم.

الاستنتاجات والتوصيات

التوصيات الموجهة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٨ - توصيات عامة:

(أ) إن دمج مجالات الأولوية الثلاث الواردة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام ضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، بعد انتهاء مفعول الاستراتيجية في نهاية عام ٢٠١١، هو من التطورات الإيجابية. وينبغي تجسيد المجالات ذات الأولوية على شكل برامج ومشاريع، ولا بد من رصد التقدم الذي سيُحرز مستقبلاً في هذه المجالات بآليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر، ومنها دور لجنة بناء السلام في رصد أولويات بناء السلام.

(ب) ينبغي للحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تسعى جاهدة لتنفيذ ما تبقى من توصيات الحوار السياسي الشامل الذي دار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. فهذا الأمر يظل من الشروط الأساسية لإحراز تقدم في عملية بناء السلام الجارية في البلد.

(ج) ينبغي للحكومة أيضاً أن تبذل كل الجهود اللازمة لتنفيذ الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها في بيانها بشأن السياسة العامة، الذي أدلى به رئيس الوزراء أمام الجمعية الوطنية في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١. وتشمل هذه الجهود، بالأخص، الانتهاء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠١١، وإنشاء هيئة دائمة مسؤولة عن تنظيم الانتخابات في المستقبل، وتحسين الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، والتركيز بصرى على تحسين الأمن القومي بوسائل منها وضع استراتيجية وطنية طويلة الأجل لإصلاح القطاع الأمني.

(د) ينبغي للحكومة الجديدة تعزيز قدراتها على تنسيق أنشطة الشركاء الإقليميين والدوليين بمزيد من الفعالية، ولا سيما الشركاء الناشطون في مجالات الأولوية الثلاثة لبناء السلام، وذلك بغية تحسين فعالية أعمالهم وتجنب الازدواج. وهذا من شأنه أن يزيد من تعزيز ملكية جمهورية أفريقيا الوسطى لعملية بناء السلام الخاصة بها.

(هـ) الحكومة مدعوة، في سياق ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة للبلد، إلى تحديد أولويات الأنشطة المتوخاة في هذه الوثيقة الطموحة، وذلك بغية وضع جدول زمني واقعي وتحديد الاحتياجات من التمويل لتنفيذ البرامج المقترحة الأكثر أهمية وإلحاحاً. وينبغي أن تركز هذه البرامج بصفة خاصة على مشاريع بناء السلام التي من شأنها أن تحسّن بصورة مباشرة الظروف المعيشية للسكان الذين تضرّروا في السابق من النزاع.

(و) ينبغي للحكومة أن توفر التمويل الكافي من مصادرها الخاصة المتاحة لأغراض تنفيذ المجالات ذات الأولوية، وأن تزيد من شفافية الميزانية. وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي للحكومة الاستفادة من الأموال المقدمة من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في عام ٢٠٠٩، وبخاصة للعنصر المعني بإعادة الإدماج.

٣٩ - استراتيجية إعادة الإدماج/مستقبل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - يتوقف نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الالتزام والإرادة السياسيين لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع استراتيجية وطنية تكون جامعة ومراعية لنوع الجنس في إعادة إدماج المحاربين السابقين المسلّحين، وقادرة على توفير بديل مشروع وجذاب في مجال توليد الدخل. وفي الوقت نفسه، لا بد من إدراج استراتيجية الإدماج الكلية ضمن استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية في المناطق المتضررة من النزاع، مما يوفر بالتالي الدعم للمجتمعات المحلية المضيفة مستقبلاً، وللمجتمعات المتضررة من النزاع. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للظروف السياسية والأمنية، بما يتيح تفعيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها بفعالية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع الأمنية قد تدهورت في أجزاء من البلد. ولذا:

(أ) من أجل الوفاء بالموعد النهائي لاستكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المقرر لآخر السنة، ينبغي للحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تبذل كل الجهود لصياغة وإنجاح اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في الآونة الأخيرة مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، والاتفاق المبرم بين حكومة تشاد والجهة الشعبية للإصلاح من أجل تحقيق عودة هذه الأخيرة إلى تشاد؛

(ب) ينبغي للحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة إشراك المجتمع الدولي عن طريق اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك من أجل ضمان الاتساق والشمول في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ج) في ما يتعلق بتمويل العنصر المعني بإعادة الإدماج من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي للحكومة أن تكشف عن مقدار المساهمة التي ترغب في تقديمها.

٤٠ - إصلاح القطاع الأمني - إن تعزيز قوات الأمن والدفاع الوطنية بجمهورية أفريقيا الوسطى وتوطيد اقتدارها المهني، ضمن الإطار الأوسع لإصلاح الحكم الديمقراطي وتوطيد دعائم الثقة بين هذه القوات والسكان، هما من صميم بناء السلام في جمهورية أفريقيا

الوسطى. فعملية إصلاح القطاع الأمني قد توقفت بعد رحيل الفريق المتعدد التخصصات، وبعد عقد مؤتمر للمانحين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ولذا، ومن أجل تحقيق هذا الإصلاح:

(أ) حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مدعوة، تمسّياً مع التزام الحكومة الجديدة بتحقيق الاستقرار والأمن في جميع أنحاء الإقليم، إلى إعطاء دفع جديد لعملية إصلاح القطاع الأمني من خلال وضع استراتيجية متوسطة الأجل لهذا الإصلاح، وذلك بدعم من دوائر الخبرة الدولية المتاحة. وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكن إعادة النظر في طرائق العمل داخل الأمانة العامة التقنية؛

(ب) ينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اتخاذ خطوات من أجل إعادة تأكيد الإرادة السياسية في إصلاح القطاع الأمني، بوسائل منها تقديم مساهمة مالية ملموسة في تلك العملية.

٤١ - سيادة القانون والحكم الرشيد:

(أ) ينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة الجهود الجارية لتعزيز سيادة القانون، بوسائل منها الاستمرار في الجهود الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ خطة البلد العشرية لإصلاح قطاع العدالة؛

(ب) ينبغي للحكومة أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في مجال تحسين الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، فضلاً عن كفالة احترام حقوق الإنسان وحقوق الطفل؛

(ج) ينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المضي قدماً في تسهيل وضع خطط عمل فردية لكل مجموعة من المجموعات المتمردة السابقة التي استخدمت و/أو جُنّدت الأطفال.

التوصيات الموجهة إلى لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

٤٢ - أتاح اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في بروكسل، الذي استضافته حكومة بلجيكا لمناقشة ورقة استراتيجية البلد الجديدة بشأن الحد من الفقر، الفرصة المناسبة للاستفادة من الزخم الذي ولّده إجراء الانتخابات؛

(أ) ستعمل لجنة بناء السلام مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد وتوعية المانحين المحتملين، بما في ذلك المانحون غير التقليديين من المجتمع المدني والقطاع

الخاص، وذلك بغية ضمان أن ينظر هؤلاء إيجابيا في نداء البلد من أجل الحصول على المساعدة المالية وغيرها من أنواع المساعدة، بوسائل منها تشجيع وتعزيز مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب؛

(ب) ستعتمد لجنة بناء السلام، في سياق المضي قدما بتفاعلها مع جمهورية أفريقيا الوسطى بعد نهاية نفاذ الإطار الاستراتيجي الحالي لبناء السلام، وبالتشاور مع الحكومة والمجتمع المدني، إلى وضع أداة جديدة للمشاركة تقوم على عناصر بناء السلام ضمن تقرير البلد الجديد عن استراتيجية الحد من الفقر.

٤٣ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج:

(أ) ستواصل لجنة بناء السلام العمل مع جميع الجهات المعنية الفاعلة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يأخذ بها البلد، بما في ذلك عبر التشجيع على وضع حل لإعادة الإدماج تستفيد منه أيضا المجتمعات المضيفة، ويلبي احتياجات العائدين والمشردين داخليا وغيرهم من المتضررين من النزاع؛

(ب) ستسعى اللجنة، بالتعاون مع السلطات الوطنية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، إلى تبيين الروابط التكافلية المحتملة بين الجهود المبذولة في مجال دعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع ضمن سياق برنامج إعادة الإدماج واستحداث المراكز الإنمائية، الذي يهدف إلى تشجيع استحداث مراكز إنمائية ثانوية في جميع أنحاء البلاد. وسيتم ذلك أيضا بالتعاون مع البنك الدولي عندما يشرع هذا الأخير في تقديم الدعم لأنشطة إعادة الإدماج المجتمعية في الجزء الشمالي الغربي والجزء الأوسط من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن لهذه الجهود أن تكون مكتملة أو مستفيدة من الأنشطة التي يمولها صندوق بناء السلام ضمن إطار مجال الأولوية الثالث لديه، الذي يركز على تنشيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المتضررة من النزاع؛

(ج) ستقوم اللجنة بالدعوة إلى وضع برامج مستدامة في مجال إعادة إدماج الأطفال المسرحين، وكذا لبرامج تهدف إلى توفير العلاج النفسي للأطفال المتضررين من النزاع.

٤٤ - يظلّ برنامج المراكز الإنمائية من أولى أولويات اللجنة في مجال التنمية المجتمعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلد، فضلا عن تعزيز وإعادة بناء السلطة الوطنية على الإقليم. وفي هذا المجال:

(أ) ستُكثّف اللجنة جهود الضغط من أجل البدء الفعلي لبرنامج المراكز الإنمائية، وضمان الترابط الوثيق بين هذا البرنامج من جهة وبين ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة للبلد واستراتيجية إعادة الإدماج من جهة أخرى، وذلك من أجل تعظيم الأثر المشترك لهذه المبادرات؛

(ب) قد تُدعى اللجنة في الوقت المناسب إلى الانخراط في جهود تعبئة الموارد في سياق برنامج المراكز الإنمائية. وسيطلب الأمر توضيح طبيعة ونطاق هذه الجهود بالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين.

٤٥ - إصلاح القطاع الأمني:

(أ) ستوجه اللجنة اهتمامها في الفترة المقبلة نحو إصلاح القطاع الأمني، وهي ستبقى على الدمة لتقوم، حسب الاقتضاء، بدعم العمليات الوطنية الجارية من أجل وضع استراتيجية وطنية محسّنة لإصلاح القطاع الأمني على المدى الطويل، تستند إلى النتائج التي تم التوصل إليها في الحلقة الدراسية الوطنية التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ حول إصلاح القطاع الأمني.

٤٦ - سيادة القانون والحكم الرشيد:

(أ) تستطيع اللجنة أن تنظر في دعم تنفيذ اتفاق الشراكة الطوعية بشأن إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والإدارة الحرجية ومنتجات الخشب، المبرم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتوفّر آلية اتفاق الشراكة الطوعية إطارا شاملا لتحسين إدارة قطاع الأخشاب من خلال ضمان شرعية الأخشاب التي يتم تصديرها. وهي في الوقت نفسه تعزز الأخذ بنهج شامل ينخرط فيه المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ب) مع اختتام العملية الانتخابية ووصول أعضاء جدد إلى الجمعية الوطنية، ينبغي النظر في مسألة مواصلة مشروع الدعم الذي يقوده البرنامج الإنمائي من أجل توطيد قدرات الجمعية الوطنية وفي مسألة تنفيذ المشروع المقترح من قبل الاتحاد البرلماني الدولي لمساعدة الجمعية الوطنية. ومن شأن المشروعين أن يقدمًا المساعدة إلى هذه الهيئة التشريعية وأن يكفلا عمل أعضاء البرلمان ضمن إطار من الحوار. وينبغي أيضا النظر ضمن هذا السياق في مسألة المشاركة في المشاورات البرلمانية التي عقدت في بانغي يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن سيادة القانون؛

(ج) **الأطفال والتزاع المسلح.** ستسعى اللجنة إلى مواكبة تنفيذ التوصيات ذات الصلة من تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى التحاور بهذا الشأن مع الممثلة الخاصة للأمين العام والعمل ومع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. وهي ستقوم بالدعوة لدى فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل بذل جهود لتحقيق التنفيذ الفعال لآلية الرصد والإبلاغ التي دعا إليها مجلس الأمن في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

(د) **العنف الجنسي في حالات التزاع.** ستواصل اللجنة حوارها مع الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهذا الشأن.

التوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني بجمهورية أفريقيا الوسطى

(أ) ينبغي للمجتمع المدني الاضطلاع بمزيد من الأعمال من أجل تعزيز قدراته على القيام بدور ذي جدوى في عملية بناء السلام بالبلد؛

(ب) ينبغي للمجتمع المدني أن يعزز دوره الاستشاري في عمليات اتخاذ القرار؛

(ج) ينبغي للمجتمع المدني أن يؤسس المزيد من الشراكات الداخلية بغية تعزيز تأثيره.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة التوجيهية المشتركة

٤٧ - أتاح الإطار الاستراتيجي لبناء السلام تنفيذ كثير من توصيات الحوار السياسي الشامل من جهة، وتوطيد السلام في جميع أنحاء الإقليم من جهة أخرى. ومن أجل ضمان استدامة هذه التوصيات، سيظل التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي بحاجة إلى متابعة دورية ومستمرة، ولا سيما في ما يتعلق بالالتزامات التي تعهد بها مختلف أصحاب المصلحة.

٤٨ - وسيطلب الأمر وضع استراتيجيات فعالة لتعبئة واستخدام الأموال، وكذا تعزيز التنسيق بين القطاعات (عبر اللجان التوجيهية). ولا بد أيضا من تحسين إشراك أصحاب المصلحة والمستفيدين، فضلا عن تعزيز القدرات والإجراءات اللازمة لإدارة الأموال ولاستخدام أدوات التخطيط وآليات الرصد.

٤٩ - ومع ذلك، يعاني الإطار الاستراتيجي، على الرغم من أوجه قوته، من نقص في القدرة التشغيلية ومن عدم وجود آليات محددة بوضوح لمشاركة المجتمع المدني. ومن العراقيل الكبرى التي تحول دون تنفيذه غياب المؤسسات المصرفية في مناطق التدخل؛ وما يتبعه الشركاء من إجراءات في إدارة الصندوق؛ وسوء صياغة المشاريع في المجالات ذات الأولوية؛

وانخفاض القدرة على استيعاب الأموال؛ وعدم نقل المعارف؛ وغياب عنصري التسريح وإعادة الإدماج؛ وغياب أوجه التآزر بين مختلف البرامج؛ وعدم وجود الآليات اللازمة للتدخل على المستوى المحلي ومن جانب المنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك.

٥٠ - ومن شأن الأثر التحفيزي لمشاريع صندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يفضي إلى مشاركة قوية من جانب المانحين الدوليين الرئيسيين للبلد - بما في ذلك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وفرنسا - وربما إلى انخراط أكبر من جانب المانحين الآخرين. وفي هذا الصدد:

(أ) تستطيع اللجنة التوجيهية المشتركة التي يرأسها كل من وزير التخطيط والاقتصاد والمثلة الخاصة للأمين العام أن تنظر في استخدام طبيعتها الشاملة لكي تضع وتقدم إرشادا يتسم بمزيد التركيز على التوجهات الاستراتيجية، وذلك بغية تحسين فعالية مبادرات بناء السلام والتنسيق بين جميع الجهات المشاركة في دعم عملية البلد في بناء السلام؛

(ب) يمكن أيضا تشجيع اللجنة التوجيهية المشتركة على أن تكون بمثابة آلية لتنسيق عملية بناء السلام الأوسع نطاقا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتتجاوز مجرد نطاق أنشطة صندوق بناء السلام؛

(ج) وبذلك، تُحسن اللجنة التوجيهية المشتركة قدرتها على تقديم المشورة الحاسمة في ما يتعلق باحتياجات تمويلية محددة ومانحين محتملين، وتستطيع لجنة بناء السلام أن تستخدم نفوذها لتعبئة الموارد لفائدة تحسين هذه القدرة، وذلك علاوة على الموارد المقدمة من صندوق بناء السلام.